

بحصوله على وسام الاستحقاق الذهبي

«بوبيان» يحصد جائزة أفضل بنك مسؤول اجتماعياً في الكويت

■ الياقوت: سباقون في إطلاق العديد من المبادرات الاجتماعية ■ مسؤوليتنا تنطلق من كون البنك يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية

استطاع بنك بوبيان أن يحصد لقب « أفضل بنك مسؤول اجتماعيا في الكويت » بحصوله على وسام الاستحقاق الذهبي من أكاديمية تنويج لجوائز التميز في مجال المسؤولية الاجتماعية على مستوى الوطن العربي لعام 2013.

وتسلم الجائزة في الحفل الذي أقيم في برج العرب بديي مدير عام مجموعة الشؤون الإدارية وليد خالد الباقوت وذلك بحضور نخبة من الشخصيات والمسؤولين الحكوميين والمصرفيين ورجال الأعمال والاقتصاد البارزين في العالم العربي .

وقال الباقوت تعليقا على هذا الإنجاز « تمثل المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع حجر الزاوية في تعاملات البنك مع مختلف شرائح المجتمع مساهمة منه في التنمية وبناء مجتمع قادر على مواجهة كل التحديات الإقليمية والعالمية . لذا كان للبنك السبق في إطلاق العديد من المبادرات الاجتماعية ودعم الكثير من الأنشطة والفعاليات لخدمة مختلف الشرائح ».

وأضاف « خلال الفترة من عام 2010 وحتى نهاية العام 2012 قام البنك برعاية والمشاركة في أكثر من 100 نشاط مختلف تستهدف مختلف القطاعات سواء الشباب أو الأطفال ونوعي الاحتياجات الخاصة إلى جانب فئات المجتمع الأخرى .

وأشار الباقوت إلى رؤية البنك فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية موضحا أنها تنطلق من سعي البنك إلى أن يكون له بصمة مميزة في مختلف مجالات خدمة المجتمع من خلال طرح المبادرات التي تساهم وتؤثر في تنمية المجتمع ، وأن تكون المسؤولية الاجتماعية مركز اهتمام جميع العاملين في البنك من أعلى الهرم التنفيذي وحتى أصغر العاملين فيه .

وأوضح أن مسؤولية بنك «بوبيان» الاجتماعية تنطلق من كونه أحد البنوك التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والتي تستند إلى روح الإسلام وتحض على التعاون والإيثار ومساعدة مختلف فئات المجتمع خاصة غير الفاعرة أو التي

تحتاج نقصا في الموارد التي تعينها على ممارسة أنشطتها اليومية.

وتعتبر أكاديمية تنويج منظمة غير ربحية تهدف إلى تنويع نخبة من القيادات والمصارف العربية تحديدا. وذلك تقديرا لجهودها الكبيرة التي قامت بها وساهمت في دعم مفاصل الاقتصاد، وأرست القلة في النفوس، مما أدى إلى استقرار الأمن الاجتماعي على مستوى الوطن العربي.

ويتم سنويا تنويج شخصيات مصرفية وقيادات ساهمت في دعم مفاصل الاقتصاد الوطني إلى جانب المصارف الناشطة في مجال المسؤولية الاجتماعية والمصارف الناشئة على شهادات التميز والجودة العالمية في الإدارة الحكيمة.

أبرز حملات البنك 2010 – 2012، مبادرة البيئة الخضراء « The Big Tree Society».

أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة « اليونسكو » بالتعاون مع البنك البرنامج البيئي « The Big Tree Society» الموجه للمدارس والذي يهدف إلى زيادة الوعي بالعمية الحفاظ على البيئة وذلك للمرة الأولى على مستوى دولة الكويت.

وجاء هذا الإعلان مواكبة لاحفال الكويت والمنطقة والعالم باليوم العالمي للبيئة الذي يصادف يوم 5 يونيو والذي يشهد الكثير من الاحتفالات حول العالم إلى جانب إطلاق المبادرات والفعاليات الداعية للحفاظ على البيئة ومن بينها هذه المبادرة التي تطلقها اليونسكو بالتعاون مع بنك بوبيان.

وبلغ عدد المدارس التي شاركت في النسخة الأولى من المسابقة التي بدأت في سبتمبر الماضي أكثر من 200 مدرسة تمت اجراء التصفيات بينها لنصل حوالي 65 مدرسة حكومية وخاصة إلى المرحلة النهائية التي ستعلن نتائجها في مايو المقبل.

ويشجع برنامج «The Big Tree Society» الذي يقوم به «بنك بالتعاون

مع اليونسكو الطلاب من كافة المراحل العمرية وفي جميع مراحل الدراسة على التحكم في مستقبلهم وينتج لهم فرصة اكتشاف إمكاناتهم الخاصة ، حيث يتيح لهم البرنامج المشاركة في سابقة خاصة يهدف تحسين الوعي البيئي والتأثير في البيئة .

حملة « بالحركة الحياة أحلى » في إطار برنامجه الشامل لخدمة المجتمع نظم بنك بوبيان بالتعاون مع جمعية العلاج الطبيعي الكويتية أول حملة من نوعها على مستوى الكويت تحت شعار « بالحركة ... الحياة أحلى » والتي تضمنت

مجموعة من الفعاليات والأنشطة على مدار شهر كامل يهدف رفع الوعي بالعمية الحركة الدائمة لصحة الإنسان.

وتضمنت الحملة توزيع البروشورات النوعية للجمهور و إقامة مسابقات توعوية للجمهور للوصول إلى الهدف المنشود من وراء هذه الحملة الوطنية ألا وهو ترسيخ ثقافة الحركة لدى الجمهور لتجنب العديد من المشاكل الصحية وعمل العديد من الفحوصات الطبية التي تهم الجمهور داخل الجناح الذي أقيمت به هذه الفعاليات في مجمع الأقيونوز كما تم عرض فيديوهات توعوية من إعداد كوادر طبية



بنك بوبيان سابق به إطلاق المبادرات الاجتماعية

■ لبنك بوبيان بصمة مميزة في مختلف المجالات الخدمية والاجتماعية

مخصصة تهدف إلى تنقيف الجمهور لتجنب العديد من العادات الخاطئة التي قد تؤدي إلى الإصابة بمشاكل صحية كثيرة.

حملة « ماي أكثر ... صحة أفضل» دشّن البنك حملة « ماي أكثر .. صحة أفضل » والتي تهدف إلى تحفيز المواطنين والمقيمين على الإكثار من شرب الماء نظرا لفوائده الصحية والتي تجعله أرخص علاج للكثير من المشاكل الصحية التي تواجه الإنسان مصداقا لقوله تعالى « وخلقنا من ماء كل شيء حي».

وجاءت هذه الحملة التي تعتبر الأولى من نوعها على مستوى الكويت وربما

المنطقة انطلاقا من إيمان البنك بأن دوره كمؤسسة مصرفية لا يقف فقط عند حد تقديم خدمات ومنتجات إسلامية بل يتعدى ذلك إلى دور واهم وهو خدمة المجتمع الذي يحيا فيه ورفع درجة الوعي بالقضايا التي تهم مختلف شرائح.

وهذمت الحملة إلى زيادة الوعي بالعمية شرب الماء حسب احتياجات الجسم لما في ذلك من فوائد كثيرة لجسم الإنسان ليكون شعارنا دائما « ماي أكثر ... صحة أفضل » خاصة في فصل الصيف حيث ترتفع درجة الحرارة ويحتاج الجسم إلى المزيد من الماء.

حملة « صحتي رأس مالي» نظم البنك بالتعاون مع الجمعية الكويتية لمكافحة التدخين والسرطان « لجنة مكافحة التدخين » حملة تحت شعار « صحتي رأس مالي – جيل ضد التدخين » للتوعية بخطورة التدخين والثاره السلبية المدمرة على صحة الإنسان والمجتمع تضمنت مجموعة من الفعاليات أبرزها تواجد العيادات المتنقلة لمكافحة التدخين في الأقيونوز.

تعاون مميز مع الشيخ العفاسي تميز شهر رمضان في الأوام الأخيرة بالشراكة التي تجمع بين بنك بوبيان كأحد أبرز البنوك الإسلامية والشيخ مشاري بن راشد العفاسي حيث أطلق البنك خلال الشهر الفضيل حملتين الأولى لترسيخ معاني السلام بين الشعوب « رمضان 2011 » والثانية حول أهمية التراحم بين الناس « رمضان 2012 ».

وتضمنت حملة « تراحمي يا قلوب » أنشطة جديدة شدا بها بصوته الشجي للأثر الشيخ مشاري بن راشد العفاسي وتحمل نفس عنوان الحملة « تراحمي يا قلوب » ندعو كلماتها البسيطة إلى التراحم بين البشر والعطف المتبادل باعتبارها العلاقة الأفضل التي يمكن أن تبني المجتمعات وتخلق المزيد من التواصل بين أفراد المجتمع الواحد لاسيما مع ارتفاع حدة الخلافات بمختلف مستوياتها بين الناس .

وبالتى هذه الحملة استمرار لحملة البنك التي سبق وأن أطلقها في عام 2011 أيضا مع الشيخ مشاري العفاسي والتي حملت عنوان « أتمع علميا بالسلام » والتي دعا من خلالها البنك إلى تعظيم قيمة السلام داعيا المؤلوي عز وجل أن يمن علينا بتعمه السلام وأن يتم على بلدنا الحبيب الكويت وسائر بلاد المسلمين نعمة الاستقرار والأمان وأن يديم علينا بكرمه نعمه الكبيرة وأن تكون خاتمتها الجنة بمشيئته.

والى جانب الحملتين قام البنك وفي ظل محمد – صلي الله عليه وسلم – وانطلاقا من حرصه على التفاعل الدائم مع الأحداث ذات العلاقة بديننا الحنيف، بالتعاون مع الشيخ مشاري العفاسي بإنتاج أنشطة جديدة من النبي الكريم تبين فضائل أخلاقه الحميدة.

بعض الأنشطة التي قام بها بنك بوبيان في مجال خدمة المجتمع في الفترة من 2010 – 2012

- رعاية مشروعات التخرج لطلاب كلية الهندسة والبيترول
- رعاية للفتى السنوي لمهندسات الكويت
- برنامج التدريب الصيفي لطلبة المدارس
- الدعم المستمر لدور الرعاية الاجتماعية « أيتام – معاقين – مسنين،
- تكرم مخترعي الكويت الفائزين في المعرض الدولي للاختراعات
- حلل تكريم متفوقي كلية الصيدلة
- أسبوع الاقتصاد الإسلامي
- اتحاد طلبة الكويت- فرع الولايات المتحدة بكرم البنك لدوره في خدمة الشباب
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تكرم البنك
- الأمم المتحدة تبرّز في قائمتها المميزة دور البنك في حماية البيئة البحرية
- وقد جامعة كئورادو الأمريكية يزور البنك

انسحاب شركات غير كويتية من البورصة لم يؤثر على استهدافها

محللون: بورصة الكويت تعتبر ثاني أنشط أسواق المال في المنطقة

«كويتا – اعتبر محللون ماليون كويتيون اداء اسم الشركات غير الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» موسميا وفقا لنشاطها في أسواقها ما يجعل مجرياتها الحركة عليها غير منتظمة وبيعتها عرضة للمضاربات. وقال هؤلاء في لقاءات مطروقة مع وكالة الأنباء الكويتية «كويتا» أمس أن خطوة انسحاب شركات غير كويتية من البورصة لم تكن المستثمرين عن استهداف تلك الأسهم خاصة المتعلقة بنشاطها بصناعة الاستعمت التي تعتمد شركاتها على تنفيذ مشروعات عقارية ضخمة. ورأى المحلل المالي علي النمش في إدراج أسهم غير كويتية في بورصة الكويت أنها تعطي دفعة وسمعة استثمارية جيدة وقيمة مضافة لأنها تستقطب مستثمرين محليين وأجانب وكثيرا من المستثمرين يعتمدون على موارد إدراج أسهم شركاتهم في أسواق المال الخارجية. وأضاف أن بورصة الكويت تعتبر ثاني أنشط أسواق المال في المنطقة وتتمتع بمميزات عديدة تستطيع من خلالها استقطاب الشركات الأجنبية الراغبة في تنوع موارء التداولات والتوسع في نشاطاتها في أسواق اعمال الشركات. ولفت إلى أن بعض الأسهم غير الكويتية المدرجة في بورصة الكويت تتعرض بصورة منتظمة للمضاربة وتستهدفها شرائح من جنسيات اجنبية أكثرها خليجية وتعتبر محط أنظار كبار المضاربين الكويتيين لما لديهم من معلومات عن تبة هذه الشركات تنفيذ مشروعاتها أو صفقاتها للتوقع



ميثم الشخصس

■ **الشخص: الهدف**
■ **من إدراج أي شركة**
■ **هو التوسع في القاعدة الرأسمالية**

إيرامها. ومن جانبه قال المحلل المالي ميثم الشخص أن الهدف من إدراج أي شركة في أي سوق مالي هو التوسع في القاعدة الرأسمالية وزيادةها على اعتبار أن هذه الشركة ستجذب مستثمرين على مدار العام إذا كان لديها مشروعات وترغب في تمويلها. وأضاف أن حاجة التوسع لإدراج



فهد البسام

■ **البسام: 12**
■ **شركة غير كويتية**
■ **تعتبر قيمة مضافة**
■ **استثمارية جيدة**

في أسواق خارجية يعتمد على جودة السوق المراد الإدراج فيه والتوسع تمويليا «ولا نستطيع أن نقول أن إدراج لوكالة صحبة أو مؤسسة بل للبحث عن شرائكات استثمارية استراتيجية طويلة الأجل وكذا زادت القاعدة وصلت الإدارة إلى غايةها». وأوضح الشخص أن ما



علي التمش

■ **النمشي: إدراج**
■ **أسهم غير كويتية**
■ **يعطي دفعة**
■ **استثمارية جيدة**

يميز سوق عن آخر ويجذب شركات خارجية القيمة الرأسمالية واحجام السيولة ومعدلات دوران الأسهم والأمان الاقتصادي للدولة وغيرها من المزايا الأخرى المواتية لتعليل الاستثمار ومن غير المجدي الإدراج في أسواق لديها مشاكل اقتصادية. وعزا انسحاب بعض الشركات من

بورصة الكويت إلى عدم جدواها اقتصاديا وفق رؤية مجالس إدارتها وعدم وجود فرص تمويلية لرأس المال ما يجعل قرار الانسحاب أمرا حتميا لتخفيض المصروفات أو لتخفيف الأعباء الرقابية. اما المحلل المالي فهد البسام فقل أن خطوة ادارة البورصة لاعادة تصنيف القطاعات والغاء قطاع الشركات غير الكويتية وتوزيعها كل منها حسب نشاطها جيدة ويمان هذه الشركات «12 شركة» تعتبر قيمة مضافة وأغلبها خليجية فقد استفاد منها المستثمرون. وأضاف «من مزايا الإدراجات القيمة المضافة والحصول على تسهيلات ائتمانية للأفراد المساهمين فيها على اعتبار أن الشركة إذا رغبت في الإدراج في سوق عالمية لابد أن تخرج محليا وإقليميا أولا». وفي ما يتعلق بالشركات التي استجبت من العراق الكويتية أوضح البسام أنها لم تجد قيمة مضافة لها سوى القعود والإجراءات والالتزام بالمعايير المحاسبية المفروضة حاليا على الشركات سواء كانت كويتية أو خليجية. وقال أن هيئة أسواق المال تسعى لإثبات مرونة في اللائحة التنفيذية لتبسيط تلك الإجراءات ولكن بما لا يخل بوجود شركات قوية بما يصب في مصلحة السوق والمستثمرين بصفة عامة. واستبعد إدراج شركات غير كويتية أو كويتية في سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» خلال العام الحالي نظرا للأوضاع الاقتصادية المحلية والعربية غير المواتية لموضوع الإدراج متوقعا انسحاب بعض الشركات خلال هذه الفترة.»النهاية،

«نفط الكويت»: مشاريع لتطوير الأحمدى بدأت بتأهيل الأسواق والمباني



شعار «نفط الكويت»

منصبه الجديد كأحد نواب العضو المنتدب تشمل الخدمات الإدارية ومشاريع الأحمدى والصحة والسلامة والبيئة وتأهيل القرية والأمن والاطقاء ومساندة الإدارة. وأشار إلى أن هذا المنصب وإن كان مستحددا إلا أن اللهام والإدارات التي تقع تحت مسؤولياته موجودة منذ فترة ورات الإدارة العليا في «نفط الكويت» العمل على جمعها تحت إدارة واحدة تشاطب مسؤولي الشركة والقطاعات الأخرى.

المعرض ولغطي جميع أنحاء العالم وفق عروض متنوعة تخدم كل موظفي الشركة. والماد عبدالله بان المعرض مفتوح أمام الجمهور على فترتين صباحية ومسائية لزيادة عدد المستفيدين من موظفي الشركة وعائلاتهم لافتا إلى أن الموظفين العاديين وموظفي الشركات التابعة بإمكانهم زيارة المعرض والاستفادة من العروض التي تقدمها الشركات. وحول طبيعة عمل منصبه الجديد والمستحدث في الشركة أفاد بأن مسؤوليات

«كويتا – أكد نائب العضو المنتدب للخدمات في شركة نفط الكويت اسماعيل عبدالله أن لدى الشركة عددا من المشاريع التي تسعى من خلالها إلى تطوير مدينة الأحمدى والتي بدأت بتأهيل الأسواق والمباني كمشاريع أولية. وقال عبدالله في تصريحات للصحافيين خلال افتتاحه معرض السباحة والسفر الثامن الذي انطلقت فعالياته أمس وتنتظمه شركة نفط الكويت برعاية رئيس مجلس إدارتها أن «نفط الكويت» تهدف إلى تطوير مدينة الأحمدى لتصبح أكثر تميزا وجحلا مبيثا أن هناك ميزانية مرسودة لهذه المشاريع. وعن العمل في مبني مستشفى الأحمدى الجديد أوضح أن الاعمال تسير على قدم وساق في البني الجديد الذي سيدعم كل العاملين في القطاع النفطي. مؤكدا أنه سيتم افتتاح المستشفى الجديد في عام 2015. وحول المعرض وأضافه أشار إلى أنه يقام للسنة الثامنة على التوالي بغرض تقديم خدمات لموظفي الشركة الذين يتجاوز عددهم 5000 موظف لحجز تذاكر السفر من بين أكثر من 30 شركة سياحية وسفر تشارك في

نقابة البنوك: استبعاد عملاء البنوك «الإسلامية» من إسقاط «الفوائد».. غير مقبول

فهل يحرم عميل صندوق المتعثرين من الاستفادة من أسقاط الفوائد بحجة أنه تدفع الفوائد على مدى طويل قد تصل إلى 150 سنة وبمقسط بسيط فلا تشعر بها !!!

أما ما يخص الغروض من البنوك التقليدية فإنا نرى أن التزم القانون بإرجاع الفوائد ما فوق 4 في المئة فإنه يعد عادلا وائثاقا معيّنًا مع عدم تسيان العملاء الذين قاموا بالجدوله لأصل الدين الملبت عليهم ليس جبا ولكن اجتهدوا لرفع الظلم عنهم في ظل التجاوزات التي وجدت صعدت من الحكومة و تعسقا من البنوك تجاههم .

و ختاماً فإن النقابة العامة للبنوك تحمل السادة اعضاء مجلس الأمة المسؤولية بالدرجة الأولى لم الحكومة ثانيا من اعتماد تلك الشبهات التي يسبها سحرم فئة كبيرة من المجتمع الكويتي وأنها تحذر من أن هناك أطرافاً و جهات منتقلة و على رأسهم غرفة التجارة و اتحاد المصارف تدفع نحو حرمان اكبر قدر من الشعب لتقليل ما سيسقط من فوائد عن المواطنى فالكلمة اليوم يجب أن تكون للمشرع وهو مجلس الأمة لا بيد اصحاب النفوذ و المصالح الذين لا ينفقرون إلا إلى أرباحهم.

في خدمة العملاء كانت التمييز احدى الشركات التمويل التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بأنها تقوم بإسترداد ما تبقى من أرباح المرابحة عبر « التنازل عنها بالطريقة الشرعية » فقد كانت الهيئة الشرعية تتنازل عن ما تبقى من أرباح بصورة «مكافأة السداد المبكر» والجدير بالذكر أن الشريعة الإسلامية لا تمنع من تنازل الجهة المقترض عن أرباحها في حال قام المقترض بسداد فرضه ساديا كاملا بشرط ألا يكون هذا الشيء مشروطا عليه في عقد المرابحة فإذا كانت الشريعة الإسلامية لا تحرم هذا التنازل عن الأرباح فيأي شرع يتم فيه حرمان المواطنين المقترضين من هذا القانون الذي يخفف عنهم معاناتهم!!!

لذا فإذا كان سبب عدم السماح للقانون بتغطية عملاء البنوك الإسلامية هو عدم إستطاعة البنوك التقليدية بين ما تبقى من أصل الدين والأرباح فإن نظام Cinema كغفل باحتسابها وإن كان العذر شرعي فإن هناك سوابق تؤكد عكس ذلك لذا فإنه ومع انتهاء تلك الأسباب فإن اللجنة المالية ومجلس الأمة يتحملون كافة ما ستؤول إليه الأمور بعد أن يتم حرمان شريحة كبيرة من المجتمع وهم عملاء البنوك الإسلامية .

قائنا في نقابة العامة للبنوك نود أن نوضح و تكشف بعض المخالفات والشبهات التي ستجعل القانون غير فعال ولا يهدف لتحقيق العدالة للمقترضين ولا يعالج المشكلة التي تم إنشاء القانون لإجلها فإننا نحذر من مخبة الاتفاقات التي تلك الحجج و الأعداء و الإدعاءات الباطلة و التي ستكون سببا في حرمان الآلاف من المواطنين من الاستفادة من هذا القانون.

قيادة مع عدم قبول عملاء البنوك الإسلامية و حرمانهم من التمتع بمزايا صندوق الأسرة وزعم الحكومة والوزير مصطفى الشمالي وزير المالية بأنه سبب ردود البنوك الإسلامية و عدم استطاعتها أسقاط الأرباح عند السداد الكامل باعتبارها مضافة إلى قيمة بيع المرابحة أي «أصل الدين + الأرباح » و أن الحكومة ترفضها لأنها عبارة فقط عن نقل ملكية الدين من البنك الاسلامي للحكومة في حين أن هناك شواهد تدل على عكس ذلك و أن هناك سوق مؤلف متوسط الخبرة في العمل المصرفي ليكشف بوضلا عن تلك الادعاءات.

وقبل الأزمة الاقتصادية وفي ظل تناقص المؤسسات المالية الإسلامية

استكرت نقابة البنوك استبعاد الإسلامية وعدم قبول من سجل في صندوق المتعثرين للانضمام إلى صندوق الأسرة. مبيته أن القانون به العديد من المخالفات والشبهات التي ستجعلها غير فعال ولا يهدف لتحقيق العدالة للمقترضين ولا يعالج المشكلة. وجاء في نص بيان النقابة ما يلي:

مرة أخرى ومن منطلق المسؤولية الاجتماعية و الحس الوطني والنظرة القنية لمشروع قانون شراء فوائد الغروض أو ما يسمى بصندوق الأسرة قائنا سنلوي بدلونا في ما توصلت له اللجنة المالية في مجلس الأمة والحكومة مثلية يوزير المالية من اتفاق بشأنها.

فبعد أن أعلنت اللجنة المالية عن ما تمضخ عنه اجتماعها الذي عقدته يوم الخميس الماضي والذي أعدت فيه اللجنة المسودة النهائية لمشروع قانون صندوق الأسرة والذي سيتم عرضه على مجلس الأمة في الأسبوع الجاري للتصويت عليه في المادولة الثانية وبعد أن أعلن النائب د يوسف الزلزالي لرئيس اللجنة المالية أنه تم استبعاد البنوك الإسلامية و عدم قبول من سجل في صندوق المتعثرين للانضمام إلى صندوق الأسرة.